



وزارة التعليم العالي



كلية الاقتصاد



جامعة دمشق



الجمهورية العربية السورية

AIU الجامعة العربية الدولية الخاصة
ARAB INTERNATIONAL UNIVERSITY

SCMFE 2017
CONFERENCE

الاطار الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية

Strategic framework for re-construction in Syria

الأسس النظرية، المقاربة الوطنية وتكامل السياسات
Theoretical foundations, national approach and integration of policies

د. أحمد صالح د. زياد أيوب عربش

محاوَر المداخلة

أولاً- الإطار الكلي

ثانياً- الرؤية الوطنية

ثالثاً- مسار النموذج التنموي

رابعاً- من برامج إعادة الإعمار إلى مقاربة التنمية الإقليمية كرافعة للبناء

خامساً- عوامل النجاح الكلية: الشروط والمحددات

سادساً- محاور النهوض والبناء

أولاً- الإطار الكلي

- إعادة البناء يفرض اعتماد مقاربات ابتكارية وبأدوات ومناهج مولدة بدورها لمقاربات جديدة:
 - تزاوج بين الإرث الحضاري والتطلعات المستقبلية.
 - فكر تجديدي يحدد هوية اقتصاد الدولة الوطنية كإطار تتفاعل ضمنه كافة السياسات وتحقق الأهداف والمصالح العليا للدولة.
 - تبني استراتيجية التنمية الشاملة ورسم سياسات مميزة بتجاوز المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية إلى إحداث تغيير جذري للبنى المعطاة ، كخيار عام واقتصاد سياسي تأسيسي.
- البناء من جديد لمعالجة آثار الدمار الحاصل نتيجة الحرب الارهابية ضد الدولة الوطنية السورية، يعالج الإختلالات التنموية والشرح الاجتماعي ضمن برنامج وطني محكم الصياغة، ليمثل الركيزة الأساسية للتصالح كفعل ارادي يساهم في التدرج نحو حالة الإستقرار والتعافي الشامل والمستدام لسورية.

• دمج مقاربات منهجية وتنفيذية متعددة وباستبعاد المقاربات الجاهزة المفروضة من الخارج:

- 1- الصعود من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up approach)
- 2- التدرج (Incrementalism approach) بدينامية ومرونة عالية
- 3- التنمية التشاركية (Participatory development) وبحسب الطلب (Demand-based approach)
- 4- التشبيك والحشد (Mobilisation & Networking).

• الإعتماد على مرتكزين اثنين:

- أن تنمو جميع الاستراتيجيات في سياقها المحلي الوطني وبعدها القومي، انطلاقاً من محورية دور الدولة-المواطن والخروج من "العطالة" القصرية وبناء السلم والتلاحم المجتمعي.
- ادماج استراتيجيات متعددة في آن واحد بحسب السياقات، لتجميع وتفعيل المجزأ لكافة قوى المجتمع في باعادة هندسة كافة منظوماته وتراكيبه، كون المجتمع هو الأرضية والبناء والمحور والغاية.

بحيث تعود سورية وأكثر من أي وقت مضى مكاناً للجميع

- يتطلب تنفيذ الأولويات تجاوز عوائق جوهرية عديدة (العقوبات والتمويل والتكنولوجيا والموارد البشرية).
- مع ذلك سيكون هناك حاجات مطلوبة بالحاح، كتأمين سبل المعيشة وعودة النازحين والمهجرين وتأهيل البنية التحتية واستعادة النشاط الاقتصادي بكافة مكوناته، مروراً بالطبع بخدمات الصحة والتعليم كغايات مجتمعية ضمن تشريعات ضرورية ليصبح السلم مولداً للأمال والفرص الحقيقية.
- تنفيذ مسح استكشافي مفصل، والشروع بتنفيذ مكون ما (أو جزءاً من مشروع أو مرحلة-مقطع منه) دون غيره أو لمنطقة جغرافية، لكن تبقى الصورة الكلية غاية واجبة التنفيذ حين تتيح الفرص لتنفيذ كامل مكوناتها.
- تجنب المسارات العشوائية والاحساس ببطء سيرورة عملية البناء بنتيجة الحاجات الملحة.
- تحقيق أعلى منفعة بآثار "الجر (Driving effects)" والتشبيك وبالتالي المصالحة والاستقرار والتعافي.

ثانياً- الرؤية الوطنية

• المزاوجة بين مفاهيم التنمية التقليدية التي تركز على المستوى الكلي (المقاربة من الأعلى إلى الأسفل: الدور المركزي للمؤسسات) مع منهجيات الاقتصاد المؤسساتي والمدخل الجزئي (من الأسفل إلى الأعلى: التفاعلات ما بين الأفراد)، بهدف معرفة كيف ستطور المؤسسات في مرحلة إعادة البناء.

• ماهية العلاقة بين الدولة والمجتمع وقطاع الأعمال (خلق الثروة وتوزيعها)، ضمن إطار بناء الدولة المرتكز على أسس الشرعية والواقع، في إطار مؤسساتي ديناميكي، كون النزاع والتنمية في المجتمع يقودان إلى انزياح مؤسساتي تفاضلي يؤدي بدوره إلى تغيير ملحوظ في مؤسسات الدولة- الأمة وبترافق مع أحداث حاسمة تنتج مؤسسات جديدة.

• إذا كان النمو الاقتصادي شرط لازم لبناء الدولة، فإنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال:

- مؤسسات اقتصادية شاملة تضمن حقوق الملكية، القانون، النظام والحق العام، الدعم الحكومي، عمل الأسواق، التعليم، الثقافة، والفرص لكل المواطنين، وخلق الحوافز للاستثمار والإبداع وتطوير فضاء ممارسة المكونات هذه.
- مؤسسات اقتصادية مستنبطة تصمم من قبل النخب السياسية لضمان التوزيع العادل للثروة.

• النمو الضمني ممكن فقط في إطار المؤسسات الشاملة، كون النخب التي تحكم وتسود في اللاتشاركية تجعل المؤسسات المستنبطة تدور في حلقة مفرغة ودون حل لمشكلة الفعل الجمعي (المجتمع غير المنظم/ المنظم)، سيما وأن النمو الذي يؤدي إلى وجود خاسرين ورابيين قد ينتج عنه قوى تعيق الانصهار المجتمعي المنفتح.

• يفرض منطق التغيير المؤسسي الانتقال إلى التشاركية ضمن مفهوم الشرعية لبناء الدولة- المجتمع، سيما وأنّ الأحداث الاستثنائية تتيح فرصاً نادرة للتغيير، يجب استغلالها ضمن بعد وطني صرف وبحماية مصالح الجميع وباستنهاض القطاعين العام الخاص كحاملين للطبقة الاجتماعية المتوسطة، مما يجسر الفجوة بين الشرعية والدولة من جهة والواقع المجتمعي من جهة أخرى، وبالتالي تجنب خلق الأزمات.

إن تلازم مفهوم الشرعية التاريخية المستندة إلى فلسفة شاملة قومية (حامل وطني، دافع وحوافز)، مع الشرعية الاجتماعية (العدالة، حافز وتنمية)، والثقافية (منظومة أخلاقية، حافز وتنمية) سيوسع من نطاق الحوكمة الرسمية وإعادة مفهوم الدولة القوية والثقة بها والعمل على قيامها بوظائفها الأساسية، لينصهر الجميع في مجتمع متصلح إرادياً مع ارثه ومنسجماً بتطلعاته بدلاً من القوى غير المنفتحة التي قد تكون مهيمنة، وملتبسة لجهة آليات الحوكمة والمشروع التنموي، وبالتالي تساهم في تراجع النمو والوصول إلى الدولة الهشة.

• تتطلب بلورة إطار الحوكمة المؤسسية في الحالة السورية، تغليب مدخل " الأمة-الدولة " مقارنةً بمفهوم "الدولة-الأمة"، أي المقاربة التاريخية الحقيقية لواقع مجتمعنا (الإنطلاق من البعد القومي وما يرتبط به من مفهوم الأمن الشامل المترابط، أمن وطني- قومي- شعبي)، مع المتطلبات الملحة لبناء مفهوم الدولة ومقوماتها بما فيها الأمن القومي بمكوناته المتعددة الإنساني والمائي والغذائي والطاقي والثقافي..)، ويوفر الذراع الاقتصادي الرشيد للدولة من بناء قطاع عام محوكم يسهم في عملية التنمية ويعزز الشرعية، ويتيح المجال للقوى الاقتصادية بالعمل المبدع، عبر صياغة تفاهات حقيقية قائمة على تعظيم المنافع وتوزيع المخاطر.

• يضمن تأطير ومأسسة الشرعية الحوكمية في سياق اقتصادي تفاعلي حقيقي استمرارية كليهما، وبناء ثقافي أخلاقي علمي داعم، مع إرادة حقيقية في التنمية انطلاقاً من المدخل الاستقصائي لرسم السياسات وتحديد أهداف إعادة البناء بفكر إبتكاري وتطوير الهياكل المحلية والوطنية، وترابط السياسات الكلية والجزئية وتدعيم المواطنة والمشاركة التداخلية لكل الأجيال والفئات في إطار عقد اجتماعي يضمن الحقوق وتأدية الواجبات (البناء المواطني مع البناء الوطني) وتكامل البناء الفوقي مع البناء التحتي في مشروع البناء الشامل: "وظيفة" لكل مواطن (عمل + واجبات)، مع مبدأي الثواب والعقاب الفوري، من خلال منظومة الحوافز المنضبطة.

ثالثاً- مسار النموذج التنموي السوري

يظهر تحليل مسار التنمية اغفال بعدها المكاني وغلبة النمو بإشكالية الريوع على حساب التنمية، مع غياب عدالة التوزيع والفقير والبطالة، وتزايد الهوة بين الموارد والخدمات المقدمة للسكان.

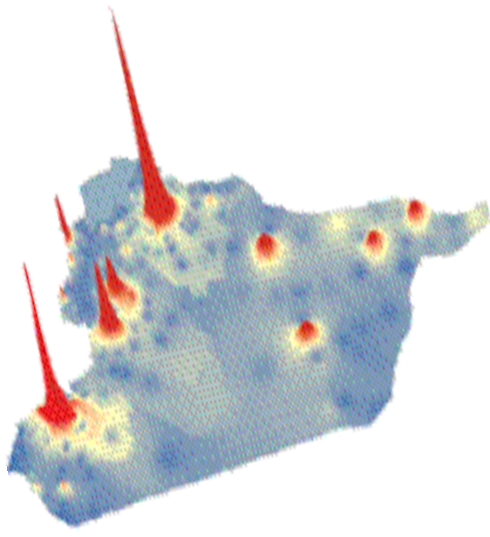
1- اختلالات متراكمة وغياب البعد الاقليمي للتنمية وتوزيع عوائد النمو قبل الأزمة

- عقد السبعينات وبناء مؤسسات الدولة والبنية التحتية: مرحلة التعبئة التنموية التوسعية.
- عقد الثمانينات والإنكشاف: مرحلة الأزمة الهيكلية.

• عقد التسعينات وعوائد النفط والطمأنينة الخادعة: عقد الإصلاح الضائع 1991-2004.

- "اقتصاد السوق الاجتماعي" (2005): تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة في سياق إقليمي ودولي ضاغط، مع معدلات نمو مرتفعة للنواتج، مع ذلك، ازدادت الاختلالات البنيوية و"النزيف التنموي المفقور"، والتفاوت بين مصادر الدخل وأماكن تكوينه (اكتظاظ سكاني، وعجز في الموارد، وتدهور بيئي، وعشوائية العمران والتجمعات الصناعية العشوائية).

وأصبحت الاشكالية تطرح سؤالاً مشروعاً عن غلبة فلسفة النمو على حساب التنمية: النمو من أجل من؟



2- الحرب ومفاعيلها المباشرة وغير المباشرة والضمنية

حتى ما قبل الازمة وبحكم موقعها الإقليمي، استهدفت سورية بشكل مباشرة ضمن سياق التغيير لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بما يخدم مصالح القوى الغربية المتكالبة عليها، ولعبت العوامل التي تعرض إليها الإقتصاد السوري دوراً محورياً في مجريات الأزمة وبانعكاسات متعددة على محاور المواجهة.

- تغير طبولوجيا الإقتصاد السوري وتنامي الشرخ الإجتماعي والتكافل، خاصة مع تمويل القوى المعادية لسورية لظاهرة التطرف العالمي فيها، مقارنة بإرثها الحضاري ودورها القومي باستقبالها عبر التاريخ لملايين المهاجرين، مع بروز الهجرة والنزوح الداخلي، بالتوازي مع انكفاء عدد من الكوادر السورية.

3- مواجهة مفاعيل الأزمة

إذا كان وما زال الشق الإقتصادي مكوناً رئيساً في الحرب على سورية فإنه من الصعب بمكان تصور كيف يمكن لإقتصاد ما كالاقتصاد السوري والذي كان يمر قبل الأزمة بتحويلات هيكلية، أن يواجه أزمة استهدفت مقوماته الأساسية، من تدمير في البنية التحتية واستهداف عوامل الانتاج إلى تحجيم التجارة الخارجية والمضاربة على سعر الصرف مروراً بمحاصرة آليات التمويل والتأمين والنقل والاستثمار وارتفاع الأسعار.

مع ذلك صمد الاقتصاد السوري الصمود بفعل استغلال طاقات الإقتصاد الكامنة بتقليص فجوة الناتج وذلك تبعاً لتطور الأزمة ومفاعيلها، حيث كان وما زال هدف الحكومة في مواجهتها لارتدادات الحرب المحافظة على الدور الخدمي والانتاجي :

مع ذلك، يبقى الرهان الأساسي في المرحلة الراهنة ضبط مستويات الأسعار لتأمين متطلبات الاستهلاك الضرورية وتخفيض كلف مدخلات الانتاج ومواجهة الضغوط الكبيرة على قيمة الليرة السورية، بالتزامن مع التحدي المستمر باستعادة مستويات التشغيل، استعداداً لمرحلة إعادة وهندسة البنية التحتية ضمن برنامج إعادة البناء المبتغى، وذلك ضمن الرؤية الاقتصادية الوطنية الجديدة.

رابعاً- من برامج إعادة الإعمار إلى مقارنة التنمية الإقليمية كرافعة للبناء

إن عمق ما تعرضت له سورية يعتبر مثلاً فريداً في لائحة الكوارث والحروب خاصة في ظل تكالب القوى العظمى للسيطرة على "الحيز" السوري ، ويفرض تجاوز الطرق التقليدية، كون تطور دينامية الأزمة يعمق مفاعيل سابقة وصل بعضها إلى النقطة اللاعودة وينتج مفاعيل جديدة تهدد آليات عمل منظومات عديدة وتعني فيما تعنيه انكساراً في مسار النموذج التنموي، والتفكير بطريقة وبأدوات جديدة في اطار عقد اجتماعي جديد ومتطور ومستدام ضمن الثوابت الوطنية، سيما وأن السياسات الواجبة، تستدعي تجاوز المقاربات المتداولة من قبل الخارج ووصفات "برامج إعادة الإعمار".

يفرض البناء من جديد أساساً الاستقرار والتصالح مع الماضي وبناء المستقبل بكوادر مؤمنة بعدالة التنمية، بحيث تركز الرؤية على معالجته الإختلالات البنيوية بمحاور النهوض وتضمن تحول النمو إلى تنمية متوازنة جغرافياً وتحقق عدالة التوزيع بين الأجيال، بتمثلي الإستدامة: أي من الزاوية الجغرافية والقطاعية والزمانية، بالتلازم مع المثلث الأخر بأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فغاية التنمية الإقليمية ليس فقط الأقاليم الأقل نمواً، بل أيضاً إعادة توزيع الأثقال والثروات والدخول والفرص من خلال الطاقات الكامنة التي تحدد الاتجاهات المستقبلية وإعادة توزيع الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية وإعادة توزيع السكان وأحجام المدن وإعادة تشكيلها.

- يضمن التركيز على حكومة مركزية فاعلة، ومتناغمة مع الأطر اللامركزية، تخصيص الموارد بفعالية وكفاءة، ويجنب الوقوع في أفخاخ التنمية العديدة: حكومة كبيرة وإدارت عامة مشتتة، أو حكومة صغيرة دون مواجهة الإحتياجات الملحة، أو غياب حقوق الملكية والشفافية والعدالة. فالازدهار يقوم في جوهره على أعمدة ثلاثة: الملكية المصانة، حرية الأسواق، ورفع مستويات التشغيل في إطار الاقتصاد الكلي، وعليه فإن بناء مؤسسات الدولة دون الأخذ بعين الاعتبار النسيج المجتمعي سيزيد من هشاشة فئاته، التي هي بالأصل منكوبة وقدمت التضحيات.

- انطلاقاً من محورية دور الدولة في التنمية، تتمثل أهداف إعادة البناء في تحقيق نمو مستدام وبمعدلات عالية، بإعادة تأسيس الحوكمة الاقتصادية، والتناسق بين كافة مكونات السياسات الاقتصادية ومشاركة القطاع الخاص والأهلي، من تحسين إدارة الموارد إلى مكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة، وضمان الإنصاف في التوزيع والاستقرار الاقتصادي مع ملاحظة النقاط التالية:

- تعاني جهود إعادة البناء من النزعة لمقارنة الحالة المثالية مع الحالة الضعيفة السائدة.

- يعرف صانعو السياسات كيف يجب أن تبدو إعادة البناء الناجحة ولكنهم يعرفون القليل جداً كيف يصنعون ذلك.

- تشكل المتغيرات غير المتحكم بها معوقات لتلك المتحكم بها (فالدولة ليست شركة).

- تتطلب إعادة البناء تعديلات في الحوافز والفرص والتفضيلات للمؤسسات التي ستقوم بإعادة البناء، ورغم أهمية التنسيق بين السياسات الكلية والسياسات الفرعية بحسب الملفات المعالجة لكن قد لا يتحقق معيار الكفاءة دوماً.

- التركيز على رأس المال الاجتماعي (بمعنى المعايير والضوابط والأسس التي تحكم العلاقات بين المكونات الفاعلة في المجتمع والتي تتيح التفاعل وخلق الثقة فيما بينها وتساهم في تحقيق العدالة ومشاركة الجميع لخفض التوتر الاجتماعي)، سيما وأن مستوى تراكمه سيلعب الدور الأهم في استدامة النمو والتنمية وفي تعزيز الاستقرار والترابط الاجتماعي وبناء الشبكات والتوافقات المبنية على المكونات المتعددة للمجتمع.

- أن تهدف السياسات على الصعيد المحلي إلى بناء السلم والأمن المجتمعي، وتحقيق التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص وتحديات الأمن بمفهومه الشامل، ففي فترة ما بعد الأزمة تتاح فرص حقيقية لإصلاحات جذرية في السياسات والمؤسسات، لكن ستطرح أسئلة جوهرية عديدة: أي السياسات لها الأولوية؟ بعضها واضح كإعادة بناء البنية التحتية (كون الاستثمار فيها يخفض التكلفة غير المباشرة للأنشطة الاقتصادية والأسعار)، وبعضها أقل وضوحاً كالحاجات الأساسية، وكيفية إصلاح السوق وتخفيض الانتهازية عبر مؤسسات قوية عامة وخاصة.

- تتطلب عملية إعادة البناء تدخل الدولة في تحديد الأولويات الوطنية، ورغم أن المسؤولية تقع على عاتق الوزارات، لكن التطبيق يجب أن يكون لا مركزياً، بتعزيز دور سلطات الخدمات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع الأهلي.

- لا يمكن تحقيق الانتقال في المؤسسات دون تحقيق تحول في عقلية الناس وطرق تعاملهم. فقيم اللامركزية تساهم وبتفاعل تام مع محورية دور الدولة (المصلحة الوطنية) في بناء الثقة والشفافية والتشاركية مع المجتمع كشركاء الحقيقيون، بحيث يدعم نظام الحوكمة السلم وإعادة البناء ومشاركة السلطة والمسؤولية على المستوى المحلي وتحسين الموارد والإدارة العامة وتطبيق القانون-التنظيم- وتقديم السلع العامة.

بالتالي، لا تستبعد مقاربة التنمية المحلية أي دور وأي شريحة اقتصادية واجتماعية ومناطقية وأي مكون سكاني بتنوعه (والتي كان مصدر إغناء وصهر مجتمعي)، بل تحريض المجتمع وبناء القدرات والتدعيم لشفاء نفسه بعيداً عن الأطر الدفاعية العقائدية وقوة السلاح والنفوذ والتطرف، والاندماج الفاعل باستراتيجيات المصالحة ودينامياتها الذاتية عبر الزمن، ضمن مقاربة مركزية الدولة المواطن (وباستبعاد تأويلات متطرفة لمفهوم اللامركزية).

خامساً- عوامل النجاح الكلية: الشروط والمحددات

سيعترض إعادة البناء عوائق عديدة: الإستقرار، الموارد والتمويل، العقوبات والولوج إلى التقانة، والاطر التشريعي والقانوني وحقوق الملكيات العامة والخاصة، ونقص الكوادر، والاطر الزمني بإلحاح الجميع بطلب "كل شيء والآن".

فالأولويات الزمنية (من الآن إلى أجل طويل)، والأولويات المناطقية (داخل كل ريف وكل مدينة، والمناطق عاجلة التدخل)، والأولويات القطاعية (وداخل القطاع نفسه، من الطاقة والنقل إلى المياه مروراً بالتعليم والصحة) ستكون مصدر خلاف وعلى وجه حق. لكن كيف سيتم تحديد الأولويات في ظل القيود العديدة؟ كما ستطرح مسألة المركزية واللامركزية (إعتماد خطط كلية إلزامية أم تأشيرية للوحدات الإدارية- قانون الإدارة المحلية 107 / 2011) ؟

كذلك ستفرض معايير الربحية والإنتاجية نفسها عند إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات، فتجارب إعادة الإعمار في بلدان متعددة، تبين بأن إستثمارات القطاع الخاص لن تكون في مشاريع هي بالتعريف طويلة الأجل وتتطلب تمويلاً يصعب تأمين عائدته السريعة. كذلك الأمر بالنسبة للخيارات، فهل الأولوية لتقديم الخدمات المطلوبة على وجه السرعة أم تمويل البنية التحتية المساندة للإنتاج وتأمين فرص التشغيل للعاطلين، وتتلبى السوق أم التصدير؟

إن كل هذه المسائل ستطرح بالحاح ولكامل الأراضي السورية، وبالتالي فإن المزاوجة بين مقاربات التدرج والتشاركية والتشبيك والحشد وبحسب الطلب، ومن الأسفل نحو الأعلى، والمرونة، ستسمح بتجاوز العديد من "أعناق الزجاجة". فوضع الصورة الكلية والشاملة لا يعني تنفيذ كامل مكوناتها زمنياً وقطاعياً وجغرافياً بل أن تنفيذ أي جزء مهما صغر سيسمح بتجميع وتشبيك بقية الأجزاء. وبالتالي، سيكون من الضروري لحظ النقاط الآتية:

1- الإطار الاستراتيجي التنظيمي، كإطار مرجعي يرتبط بأعلى السلطات لمأسسة عمل كافة الجهات المشرفة على عملية إعادة البناء، القائمة وتلك المستتنبطة، ضمن محددات الانتقال من المركزية إلى اللامركزية على المستوى الكلي والمناطقى، واعتماد نهج التشاركية وسياسة فتح الباب للجميع.

2- منظومة الاستثمار والإطار القانوني: تنمية مستدامة وتكلفة ستحتاج سورية إلى استثمارات هائلة لإعادة الإعمار ومبالغها تخضع الآن لمضاربات عديدة، لكن صياغة البيئة القانونية لكامل مناحي إعادة البناء يعني أن أي مستثمر سيجد المنفعة على سبيل المثال بتشييد الطريقين الدوليين الجديدين (شمال جنوب وشرق غرب)، أو الطرق عابرة المحافظات، أو إنشاء مدينة صناعية أو محطة توليد للطاقة (كيفية الصياغة القانونية لعقود التشاركية أياً كان شكلها، وكيفية تنفيذها بكل شفافية ومساءلة مؤسسية).

3- الاستقرار والتصالح مع الماضي والتعافي وبناء المستقبل: نقتراح اعتماد أربعة معاملات (coefficients): معامل الحرمان والضرر والتهديم والتصحيح، والتي نورد لها كمثال تتم بلورته أو اعتماد غيره من نماذج تعكس فكرة طي صفحة الماضي والتطلع نحو المستقبل.

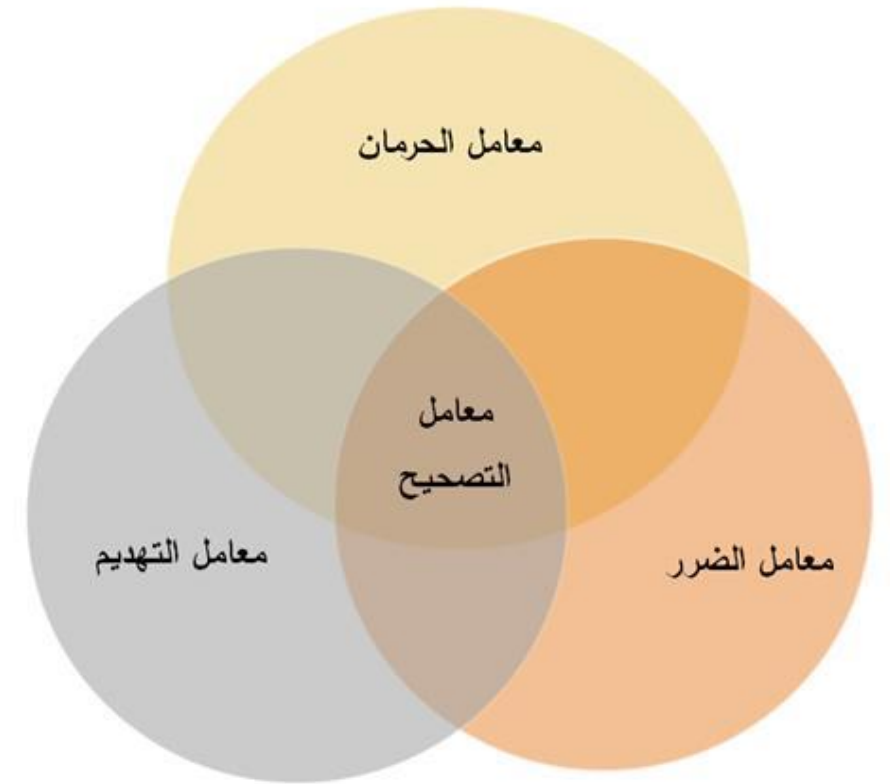
معاملات تعويض الأضرار الناتجة عن الأزمة

معامل الحرمان، الذي يعكس تباين واقع مؤشرات التنمية المناطقية قبل الأزمة (71 مؤشر) بحسب المسوحات الميدانية والمؤشرات المتاحة لعام 2010 (من 100 نقطة على سبيل المثال يتم تثقيف المناطق).

معامل الضرر: الأضرار الإنسانية الملموسة والمعنوية، وفيات، إصابات وإعاقات، حدثت نتيجة الأزمة وتقييم من قبل جهات رسمية وأهلية (من 100 نقطة يتم تثقيف الضرر).

معامل التهديم في العمران والبناء والممتلكات والبنية التحتية، من التهديم الجزئي إلى الدمار الكلي وتقييم من قبل جهات فنية رسمية وأهلية (من 100 نقطة يتم تثقيف الضرر).

معامل التصحيح كمعامل مركب للمعاملات الثلاث أعلاه كجبر يتم تخفيضه بمعامل إضافي يعكس استفادة المتضرر من إعادة إعمار البنية التحتية والمرافق المنفذة من قبل الدولة.



4- النظام الوطني للإبتكار

دون التقليل من قيود مسألة التمويل وغيرها والتي تمثل "أعناق الزجاجة"، فإن الفرصة الذهبية التي يجب الإنطلاق منها تكمن أولاً وأخيراً بالدور الذي سيعطى لاقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، ولكيفية كسر الروابط بين النمو وانحسار الموارد الطبيعية، والانتقال من الاقتصاد القديم (دور الريوع، والعمالة الرخيصة التي ليست مزية كونها غير مؤهلة، ورأس المال) إلى الاقتصاد الجديد (كون الأصول المهمة فيه المعرفة والمعلومات وتطبيقات التقنية على نطاق واسع) وذلك بهجر إستراتيجية استبدال البنى التحتية بما كان قائماً قبل تهديمها، وعدم الاستمرار بإعتماد مبدأ الكلفة المنخفضة التقليدية في عمليات الإنتاج ، وبتبني مقاربة منظوماتية للتجديد والابتكار وإنشاء بنية تحتية للبحث والتطوير التقاني (national system innovation)، لتحريك عجلة النمو الاقتصادي تتنامى من خلاله القيم المضافة للشركات المتموضعة استراتيجياً في مسار تقاني مولد بدوره لقيم مضافة أخرى، وإلى نشوء قطاع أعمال ابتكاري تطرح من خلاله الشركات الجديدة منتجات تنافسية في بيئة الاقتصاد العالمي المقاد معرفياً، بحيث يزداد الفرق الإيجابي بين عائد التنمية وتكلفتها والدخول في "حلزون اقتصادي صاعد".

5- خارطة "ارفع اليد": أماكن أثرية، موارد طبيعية، المقيدات:

إعداد وصيانة خارطة إرفع اليد أي الخارطة الاستثمارية والمخططات التنظيمية التي تتضمن مقيدات للتنمية أي مناطق لا يمكن الاستثمار ضمنها من قبل أية جهة كان كحرمات وممنوع استنزافها بأي شكل كان، كونها مناطق محددة قانونياً وتنفيذياً ومناطق حصرية لتشديد الصناعات، وأخرى سكنية حصراً، وهكذا.

فحتى ما قبل الأزمة وخصوصاً بعدها، أصبح انتشار العشوائيات السكنية والصناعية والتجارية ظاهرة معيقة للتنمية وتستنزف راس المال المجالي في المنطقة المعنية وعلى المستوى الكلي (كالمساس بحرمات الأماكن السياحية أو التعمير العشوائي حتى فوق الأحواض المائية يعنى الوصول إلى نقطة اللاعودة).

سادساً- محاور النهوض والبناء

1- مكانة سورية في فضاء الإقليم: "سورية نهاية العمق البحري وبداية عمق آسيا"

تتمحور فكرة إعادة تموضع سورية في الإقليم بالحصول على التمويل وايجاد محركات للنمو الداخلي، من خلال الإندماج الإقليمي والإستفادة القصوى من الجغرافيا السورية في هذا المكان من العالم ومن موقعها المتميز الذي يجعلها في قلب أنظمة التبادل التجاري والطاقة، والذي لا يمكن انتزاعه (رغم مطامع القوى العظمى والإقليمية التي تهدف بشكل رئيس تحجيم مكانة سورية زالسيطرة على الرقعة الجغرافية" وبفرض نموذجاً ليس سورياً).

وبالتالي لا بد من تحديد محاور العمل الإقليمي في قطاعات عديدة ليس أقلها الطاقة والنقل والتجارة الإقليمية والسياحة إلخ، مع التأكيد بأن تحقيق نجاحات تنموية يتطلب التشبيك والتنسيق مع دول المنطقة لاستغلال موارد وإمكانيات هذه المنطقة لصالح ولخدمة شعوب المنطقة.

مكانة سورية في الإقليم

فانطلاقاً من موقعها كإحدى أهم ممرات عبور البترول ستكتسب أسورية أهمية بالغة في تأمين إمدادات النفط والغاز لتلبية الطلب العالمي المتنامي خاصةً مع نضوبهما في مناطق الإنتاج الأخرى وبقائهما سلعتين إستراتيجيتين بامتياز على الأقل للأجل 2030-2040. لكن لعبها لهذا الدور يتطلب تعظيم منافعها تبعاً لمصالحها القومية.

إن ربط مكامن العرض الحالية والكامنة في دول الخليج العربي مع أماكن الاستهلاك في الدول المتشاطئة على المتوسط والأمريكيتين، سيتم عبر أنابيب ومرافئ ومصافي ومعامل معالجة سيتوجب تطويرها في سورية. كما أن تفاوض سورية مع الدول المنتجة (السعودية، العراق، قطر وإيران) ودول العبور الأخرى (الأردن، العراق، لبنان، تركيا)، سيكون مبنياً على التوازنات الجيوسياسية العالمية والإقليمية ومآلها، بما فيها محددات العرض والطلب على الطاقة عالمياً وإقليمياً، وإستراتيجية التنمية السورية، كون مرور أنابيب النفط أو/و الغاز عبر سورية ليس فقط سيؤمن لها عوائد عبور بل أيضاً سيلبي حاجاتها المتنامية، وتحقيق أمنها الطاقوي وتعزيز مكانتها الإستراتيجية.



2- النمو المؤدي إلى التنمية (معاكسة الاتجاهات):

من مركز مستقطب وحيد إلى نشر التنمية المندمجة (المتفاعلة) مع بقية المناطق، أي من التركيز القطبي إلى محاور تنموية وابتكار محاور أخرى غير النمو الحلقي، كالنمو الشعاعي وذلك بهدف تصحيح مسار التنمية الذي كان سائداً قبل الأزمة واحتواء مفاعيلها والبناء لنموذج جديد يأخذ أساساً:

- التغيير الديمغرافي الحاصل بفعل النزوح الخارجي والداخلي، والذي غيّر ويغيّر الكثير من المعطيات كما ونوعاً (بما فيها مستويات الأمية والتأهيل المهني والفقير..).
- تكامل التخطيط القطاعي والإقليمي، أي معالجة الاختلالات التنموية المترابطة.
- توزيع جديد للسكان قبل إيصال الخدمات، كون المسألة لم تعد كما في السابق ندرة الموارد أو حسن إدارتها بل توطئ الناس بحسب توضع الموارد وأهمية خلق فرص العمل، وذلك بتنمية قصيرية (إنشاء بنى تحتية ومدن صناعية وسكانية في أماكن جديدة).
- وقف نزيف الاقتصاد المحلي وارتباط مناطق عديدة في سورية بالتجارة غير الشرعية مع مناطق حدودية، سيما وأن تزايد الهدر والفوائد وتآكل المكتسبات السابقة وتهريب جزء من النمو الاقتصادي الداخلي مرشح للتفاقم، وذلك بقلب معادلة المنافسة لتصبح كل منطقة سورية نداً مستفيداً من التبادل التجاري السائد وما يمكن أن يعتمد.

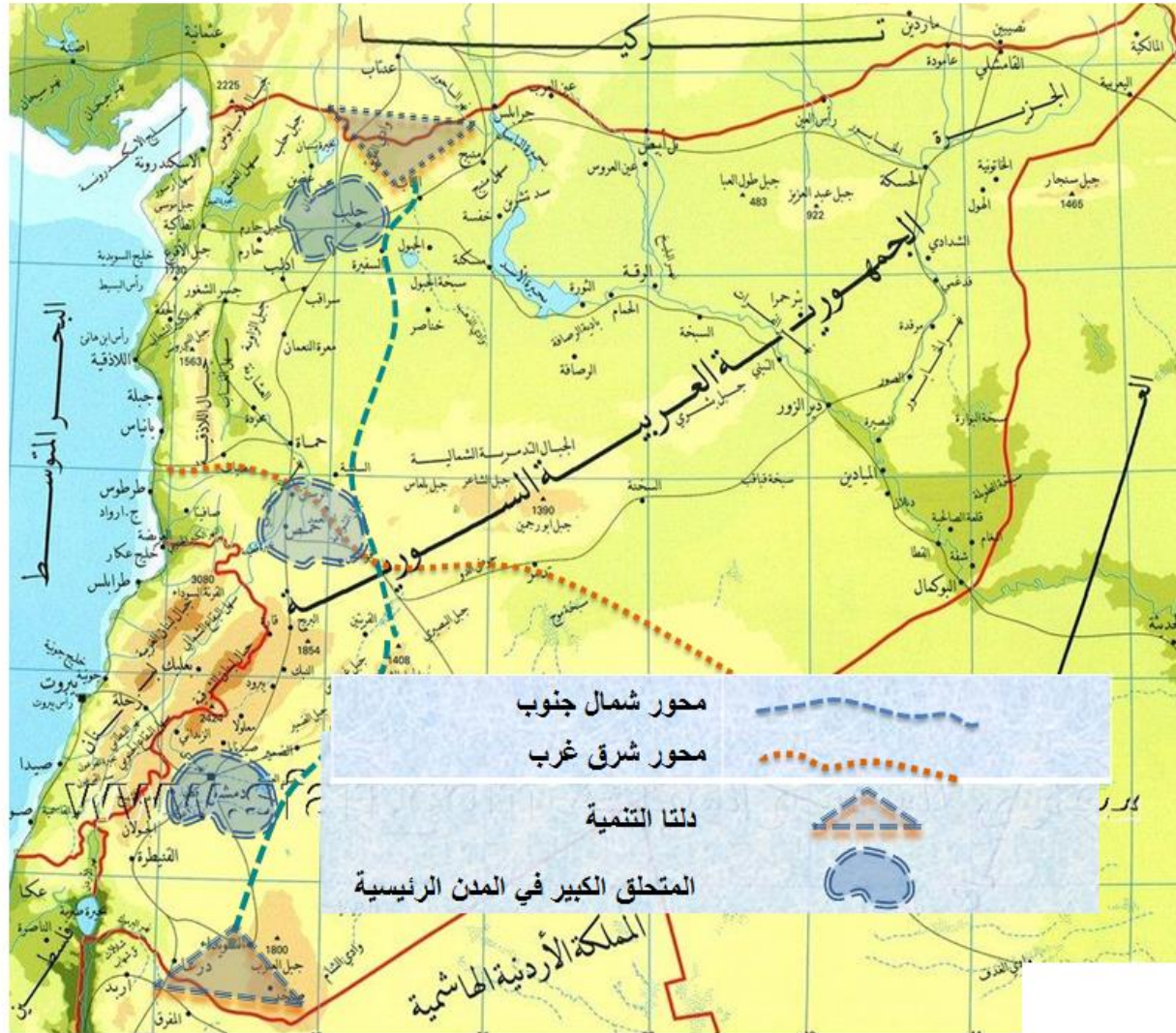
3- البنية التحتية الجديدة المطلوب تشييدها لإزالة عوائق التنمية المتوازنة

يتطلب الإنتقال إلى ركائز الاستدامة البدء بالنقاط التالية:

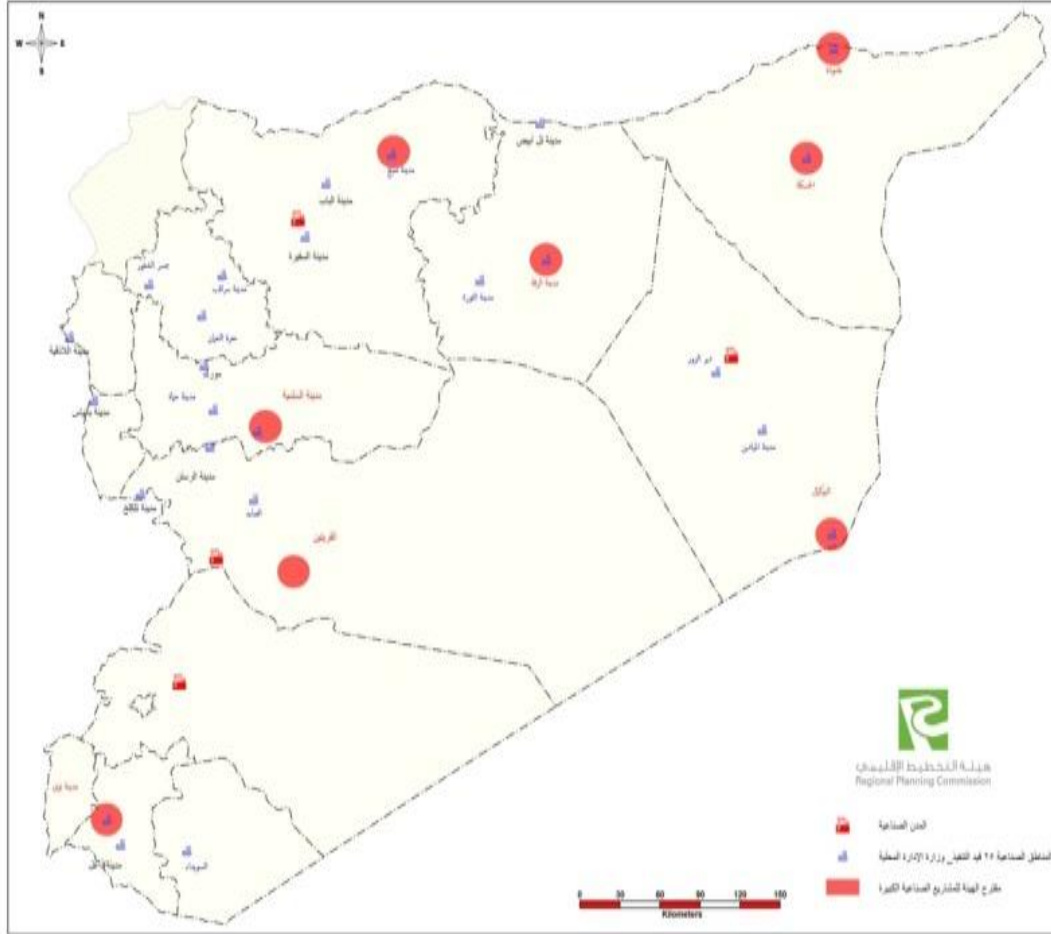
أ- الطرق كمحاور تنموية، باعتماد الطريق الشمالي الجنوبي (من تركيا إلى الاردن) والشرقي الغربي (من العراق إلى لبنان) الجديدين وامتداداتهما الداخلية، كمحاور للتنمية المتوازنة وليست طرق خدمية لتجاوز مقيدات التنمية الحالية ولتفعيل مكانة سورية في الإقليم وتوليد مكامن جديدة للنمو، كمحور شمال جنوب مع دلتا التنمية الشمالية التي تضمن معالجة اختلالات تنمية ريف حلب الشمالي، ودلتا التنمية الجنوبية التي تضمن تنمية المنطقة الجنوبية.

ب- المدن الطرفية-المركزية: حيث تتمثل الاستراتيجية هنا بفك الاختناق عن مركز حلب وإدلب وحماة وجمص ودمشق ودرعا الواقعة على الأوتستراد الدولي الحالي، وبانشاء مدن جديدة ومراكز نمو مستقطبة وناشرة للتنمية، من المحور الحالي إلى العمق السوري شرقاً. كما تساهم في إيواء مئات الآلاف من السوريين خاصة من نزح ولم يعد له مسكن في المنطقة المعنية.

المحاور الطرقية التنموية ومدن الاستقطاب الجديدة



المدن الصناعية المقترحة كمحاور تنمية



ج- إقامة الحيزات الصناعية باعادة رسم الخريطة واعدادة توزيع الأحمال والأثقال، فكما في منطق تشييد الطرق والمدن السكنية، لا بد من تشييد المدن الصناعية الجديدة واعتماد مقاربة المناطق المخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الحرفية، وذلك لتهيئة بيئة التشغيل وعودة وزيادة النشاط الصناعي في أماكن ومناطق جديدة مرتبطة بالمحاور الطرقية التنموية والمدن السكنية الجديدة كمراكز استقطاب مولدة للتنمية.

في سبيل التلخيص

إذا كان هناك سيناريوهات عديدة منها كارثياً لجهة مآل الأزمة، فإن خطوة المرحلة تستدعي المحاولة لرسم مستقبلٍ مستقرٍ على الأقل سيما وأن السياسات المطلوبة تفرض التفكير بطريقة وبأدوات جديدة ضمن إطار عقد اجتماعي متطور ومستدام ولكل السوريين قبل أن يرسم الآخرون مشاهد لا تحقق مصالح الجيل القادم الذي عاش أو ورت أزمة نرجو أن تكون من معطيات ماضٍ ساهم كل السوريين بتجاوزه تصالحياً وتوافقياً وبعدالة للجميع.